

برئاسة رئيس المؤتمر ..

اللجنة العامة تبارك الاتفاق التاريخي بين المؤتمر وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم

الهدن الإنسانية كانت خديعة لتمكين العدوان من احتلال عدن ولحج ومارب

حفظ مؤسسات الدولة من الانهيار | ندعو أبناء الشعب لمزيد من التلاحم والثبات في مواجهة العدوان | توقيع الاتفاق يدعم مسار المفاوضات ويساعد على إنجازها | الحوار بالآلية المتبعة مضيعة للوقت ويجب ان يتم الحوار بين اليمن والسعودية

توحيد الجهود في مواجهة الفكر المتطرف والأعمال الإرهابية لداعش والقاعدة في اليمن | نجدد التأكيد على أن الحوار الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية سياسية شاملة

الاتفاق رسالة بأن الشعب اليمني لن يقف مكتوف الأيدي أمام التسوية والمماطلة في مشاورات الكويت

نحيي صمود وثبات أبناء شعبنا وأبطال الجيش واللجان في مواجهة العدوان ومرتزقته

تحالف العدوان على خرق الهدنة ومحاولة التقدم باتجاه صنعاء وحجة ومواصلة التحشيد والزحف في جميع الجبهات وار تكاب المجازر وأعمال القتل والسحل لأهالي منطقة الصراري بمحافظة تعز.. كما أقدمت السعودية على الزحف على الأراضي اليمنية في حرض وميدي ومحافظة حجة ونهم بمحافظة صنعاء.

كما أوضحت اللجنة العامة أن الشعب اليمني قد وصل إلى قناعة بأن الحوار بالآلية المتبعة مضيعة للوقت كونه لم يحقق أي نتيجة ملموسة على أرض الواقع وأن الحوار يجب أن يتم بين الجمهورية اليمنية السعودية.

وأكدت اللجنة العامة أن التوقيع على الاتفاق لا يعني بأي حال من الأحوال عرقلة لمشاورات الكويت وأنه سيكون عاملاً مساعداً وداعماً لمسار الحوار الذي سيظل الوسيلة الوحيدة لتجاوز الوضع الراهن والوصول إلى التسوية السياسية الشاملة. وحيث اللجنة العامة صمود وثبات أبناء شعبنا اليمني وفي مقدمتهم أبطال القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية والذين يقدمون أنصع صور البطولات والتضحيات فداءً للوطن، ويبدلون أرواحهم في سبيل الذود عن سيادته واستقلاله ومواجهة الغزاة والمستعمرين..

ودعت اللجنة العامة أبناء الشعب اليمني إلى المزيد من التلاحم والثبات في مواجهة العدوان وتقويت الفرصة على كل من يحاول زرع بذور الفتنة في أوساط المجتمع وإثارة النزعات والحروب الطائفية والمذهبية والمناطقية.



عدن ولحج وإتاحة المجال للقاعدة وداعش للسيطرة عليهما وفرض سيطرتها وانتشارها على نطاق واسع في الأراضي اليمنية.. وأنه خلال مشاورات جنيف 2 أقدم تحالف العدوان على خرق الهدنة واقتحام وغزو مارب والجوف ومؤخراً أثناء مشاورات الكويت أقدم

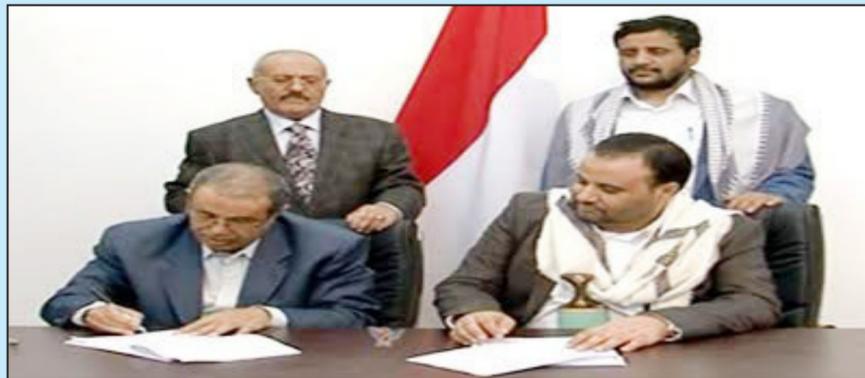
والكويت أثبت الواقع أنها محاولة لإتاحة المجال أمام تحالف العدوان لتحقيق أي تقدم في الميدان. فأثناء إعلان الهدنة الإنسانية من قبل الأمم المتحدة خلال التحضير لمشاورات جنيف 1 أقدم تحالف العدوان على خرق الهدنة واحتلال

باركت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام في اجتماعها - السبت - برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية السابق - رئيس المؤتمر الشعبي العام، الاتفاق السياسي الوطني التاريخي الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم يوم الخميس الماضي والذي جاء تلبية لتطلعات جماهير شعبنا وكتيجة طبيعية بعد الوصول إلى طريق مسدود عقب هروب هادي في فبراير 2015م إلى عدن ثم إلى عُمان ثم إلى السعودية بعد إنتهاء شرعيته واستمرار العدوان والحصار على شعبنا ووطننا منذ أكثر من خمسة عشر شهراً، وعدم خروج المشاورات في جنيف 1، 2، و عُمان 1، 2، والكويت 1 بنتيجة تحفظ للشعب اليمني كرامته. موضحة أن الاتفاق جاء للحفاظ على مؤسسات الدولة وتسيير شؤونها وتجنبها الانهيار بسبب الفراغ الدستوري، واستجابة للضغط الشعبي ورسالة بأن الشعب اليمني لن يقف مكتوف الأيدي أمام التسوية والمماطلة في مشاورات الكويت.

واعتبرت اللجنة العامة أن الاتفاق جاء لتوحيد الجهود في مواجهة الفكر التكفيري المتطرف والأعمال الإرهابية التي تمارسها عناصر التطرف والإرهاب "داعش، القاعدة" على الأراضي اليمنية ولمواجهة الممارسات الهادفة إلى تضيق الخناق الاقتصادي على شعبنا اليمني ورفض رفع الحصار الاقتصادي على بلادنا من قبل تحالف العدوان بقيادة السعودية. مشيرة إلى أن الحوارات التي جرت في جنيف 1، 2، و عُمان 1، 2،

التوقيع على الاتفاق السياسي بين المؤتمر وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم لمواجهة العدوان

يتشكل المجلس
من 10 أعضاء
من المؤتمر وحلفائه
وأنصار الله وحلفائهم
بالتساوي



تشكيل مجلس سياسي
لإدارة شؤون الدولة
في البلاد سياسياً
واقتماداً وعسكرياً
وفقاً للدستور

يحق للمجلس إصدار القرارات واللوائح المنظمة لإدارة البلاد ومواجهة العدوان | إدارة المجلس دورية بين المؤتمر وانصار الله ويسري الأمر ذاته على منصب رئيس المجلس

انطلاقاً من المسؤولية التاريخية والوطنية التي يتحملها المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، وأنصار الله وحلفاؤهم في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ شعبنا والظروف البالغة الخطورة والتعقيد جراء ما يتعرض له شعبنا ووطننا من عدوان غاشم وبربري من قبل النظام السعودي ومن تحالف معه بهدف قتل شعبنا وتدمير كل مقدراته الوطنية، بصورة وحشية وبشعة غير مسبوقة في التاريخ..

ونظراً للتداعيات الخطيرة التي تمر بها البلاد في ظل استمرار همجية العدوان والإصرار على عدم التوصل إلى حلول تضمن إحلال السلام الشامل والكامل في كل ربوع الوطن اليمني الواحد الذي يضمن استقرار وأمن ووحدة اليمن، وحقن دماء اليمنيين.. ويهدف لتوحيد الإرادة السياسية لإدارة البلاد وتسيير أعمال الدولة، وبما يحقق استقلالية القرار الوطني والإرادة الوطنية الحرة، ويعزز من صمود وثبات شعبنا اليمني الكريم وقدرته على مواجهة التحديات وفي مقدمتها صلف العدوان السعودي الظالم، واستخدامه لضغف النفوس ومن باعوا ضمائرهم بحفنة من المال المدنس، وتآمروا مع العدوان على قتل أبناء الشعب من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب والعجزة والمرضى وشاركوا في سفك الدم اليمني إشباعاً لرغبة أسيادهم وحقدهم الدفين على شعبنا ووطننا.. فقد وقع كل من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ويمثلهم نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الأخ صادق أمين أبو راس، وأنصار الله وحلفائهم ويمثلهم رئيس المجلس السياسي الأخ صالح الصماد، على الاتفاق الوطني السياسي الذي بموجبه ستحدد مسؤولية قيادة البلاد وتسيير أعمال الدولة وفقاً للدستور الدائم للجمهورية اليمنية، والقوانين النافذة.

«الميثاق» تنشر فيما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

إزاء صلف العدوان السعودي وتحالفه واستمرانه في قتل شعبنا وتدمير الممتلكات العامة والخاصة يومياً وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي وفي مقدمته الأمم المتحدة لكل ما أحدثه العدوان السعودي وما ارتكبه من المجازر البشرية الجماعية لاهلنا وأطفالنا وهي جرائم حرب، واستخدامه للأسلحة المشبعة باليورانيوم المنضد والقنابل العنقودية وهي جميعها جرائم حرب كبرى ومحرمة دولياً، ناهيك عن حصاره البري والبحري والجوي بهدف تجويع شعبنا وإخضاعه له ظلماً وتكبراً وتجبراً على الله ورسوله وعلى دين الإسلام الذي يزعم اعتناقه، واستهائته بالقيم الإنسانية العامة وقواعد الحرب والسلام والمواثيق والاتفاقيات الدولية المنظمة لذلك، إزاء ذلك كله وإزاء إفساده بالمال للعديد من المنظمات الدولية وإخضاعها له وتحكمه في قرارات الأمين

العام وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وقدرته بالمال على استصدار قرارات مجلس الأمن لمصلحته سلباً وإيجاباً، الأمر الذي يمكنه من التدخل الظاهر والخفي في المشاورات التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف أو في دولة الكويت.

وبما أن الشعب اليمني العظيم بجيشه ولجانه الشعبية وقبائله الحرة قد تصدى وبقوة وبسالة لا نظير لها ولا يزال ولا يزال والحق به المآزيم المنكرة المتكررة بنصر من الله وتأييده، إزاء ذلك فإن المؤتمر الشعبي وحلفائه وأنصار الله وحلفاءهم، وبما توجه المصلحة الوطنية بجوانبها السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك وما يقتضيه واجب الحفاظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه والذود عن حياضه وتنسيق الجهود ومضاعفتها للدفاع عنه وعن الدولة اليمنية والمجتمع ورفع مستوى التنسيق والتخطيط لتحقيق ذلك، فقد تم الاتفاق على ما يلي:-

1- تشكيل مجلس سياسي أعلى يتكون من عشرة أعضاء من كل من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم بالتساوي بهدف توحيد الجهود لمواجهة العدوان السعودي وحلفائه، وإدارة شؤون الدولة في البلاد سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً وإدارياً واجتماعياً وغير ذلك وفقاً للدستور.

2- للمجلس في سبيل ذلك إصدار القرارات واللوائح المنظمة والقرارات اللازمة لإدارة البلاد ومواجهة العدوان.

3- تكون رئاسة المجلس دورية بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم، ويسري الأمر ذاته على منصب نائب رئيس المجلس.

4- تكون للمجلس (سكرتارية عامة / أمانة عامة) يحدد المجلس مهامها واختصاصاتها بقرار منه.

5- يتولى المجلس تحديد اختصاصاته ومهامه اللازمة لمواجهة العدوان وإدارة البلاد ورسم السياسة العامة للدولة وفقاً للدستور وذلك بقرارات يصدرها المجلس.

والله ولي الهداية والتوفيق وهو على ذلك شهيد ..

حُزْرُ بصنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية
في 23 شوال 1437 هـ - الموافق 28 يوليو 2016 م

